

مراقب الشؤون الإنسانية كانون الأول / ديسمبر 2009

نظرة عامة



رجل يبيع الفراولة في غزة. ولا يمكن تصدير الفراولة بسبب الحصار الذي تفرضه إسرائيل مما دفع الفلسطينيين إلى بيعها بأسعار مخفضة مدينة غزة تصوير باتريك زول وبقي حتى نهاية هذه السنة ما يقرب من 20 ألف مواطن من سكان غزة بلا مأوى.

وبالرغم من أن سياسة الحصار بقيت دون أي تغيير ملموس، فقد شهد كانون الأول/ ديسمبر حدوث تطور إيجابي، رغم أنهما بسيطان. وحدث التطور الأول قبيل نهاية الشهر

مع نهاية عام 2009، ظلت قطاعات واسعة من السكان الفلسطينيين المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخصوصاً أولئك الذين يعيشون في قطاع غزة والمنطقة (ج) في الضفة الغربية والقدس الشرقية، تعاني من أزمة خطيرة في الكرامة الإنسانية.

وشهد كانون الأول/ ديسمبر ذكرى مرور عام على الهجوم العسكري الإسرائيلي الذي عرف باسم عملية "الرصاص المصبوب" على قطاع غزة، والذي يُعد من أكثر الأحداث عنفاً في التاريخ الفلسطيني المعاصر. فقد نجم عن هذا الهجوم مقتل ما يقرب من 1400 فلسطيني وإصابة ما يزيد عن 5400 آخرين، إضافة إلى مقتل 13 إسرائيلياً وإصابة 512 آخرين. وقتل 92 فلسطينياً آخرون، أربعة منهم قتلوا هذا الشهر، إلى جانب مقتل إسرائيلي واحد. بالإضافة إلى ذلك، خلّفت عملية "الرصاص المصبوب" العسكرية دماراً واسعاً في البنية التحتية الفلسطينية والأماكن العامة والخاصة كذلك. وتواصل هذا العام أيضاً، الحصار الذي تفرضه إسرائيل منذ حزيران/ يونيو 2007 الأمر الذي جعل من محاولات تنفيذ أنشطة لإعادة الإعمار أمراً شبه مستحيل.

قضايا يغطيها تقرير هذا الشهر

الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية: الخسائر البشرية • تحدي القيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي المحيطة بالمستوطنات • عمليات الهدم والتشريد في القدس الشرقية والمنطقة (ج) • ارتفاع حاد في عدد حالات سحب بطاقات الهوية من سكان القدس الشرقية في عام 2008 • الإعلان عن عدم قانونية الحظر المفروض على استخدام الفلسطينيين لشارع رئيسي في محافظة رام الله • انتهاء موسم كطف الزيتون، محصول منخفض للغاية؛ إمكانية الوصول إلى البساتين الواقعة خلف الجدار غير ملائمة

قطاع غزة: مقتل خمسة فلسطينيين بالقرب من الحدود ما بين إسرائيل وغزة وخمسة في حوادث متصلة بالأنفاق • الواردات: لا يزال الحصار متواصلاً بالرغم من بعض التطورات الإيجابية البسيطة • غاز الطهي • الوقود الصناعي: استمرار سياسة قطع التيار الكهربائي المُجدولة • المياه والصرف الصحي • البنزين والديزل • عوامل متعددة تعيق أي انتعاش زراعي ملموس • آخر مستجدات التحويلات الطبية إلى الخارج

قضايا عامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة: صندوق حماية الطفل • محكمة العدل العليا الإسرائيلية تدعم الإبعاد من الضفة الغربية إلى غزة • قلق بشأن سياسة إسرائيلية جديدة تتعلق بتأشيرات السفر • انطلاق عملية المناشدة الموحدة 2010، وآخر مستجدات صندوق الاستجابة الإنسانية

إسرائيلي على يد أفراد فصيل فلسطيني مسلح، وما أعقبه من قتل ثلاثة فلسطينيين يشتهه في مسؤوليتهم عن الهجوم على أيدي قوات إسرائيلية سرية. وبالرغم من أن عدد الإصابات خلال المظاهرات المناهضة للجدار بقي منخفضاً في هذا الشهر أيضاً، إلا أن الجماعات المدافعة عن حقوق الإنسان لفتت الانتباه إلى تزايد حوادث اعتقال النشطين المناهضين للجدار، ولا يزال 34 منهم محتجزين حالياً.

وتحسن وضع الحركة والتنقل ما بين المراكز الحضرية في الضفة الغربية بصورة كبيرة في 2009، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى التغيير الذي طرأ على عدد من حواجز التفتيش الرئيسية المأهولة بالجنود. ولكن خلافاً لهذا التوجه أُغلق في كانون الأول/ ديسمبر حاجز تفتيش رئيسي يقع في شمال الضفة الغربية أمام جميع أشكال حركة المرور بذريعة تنفيذ أعمال ترميم للطريق، الأمر الذي أدى إلى إعاقة حركة مئات الآلاف من الفلسطينيين. وخلال هذا الشهر أيضاً، قضت محكمة العدل العليا بعدم قانونية الحظر الذي يفرضه الجيش الإسرائيلي على استخدام الفلسطينيين لمقطع من طريق رئيسي في الضفة الغربية في محافظة رام الله، غير أن توقيت وكيفية تطبيق هذا القرار لا تزالان غير محددتين.

وبالرغم من حدوث بعض التطورات الإيجابية في عام 2009، لا تزال المنطقة (ج) التي تشكل حوالي 60 بالمائة من الضفة الغربية محظورة على الفلسطينيين استغلالها وتطويرها. وبصورة مماثلة، لا تزال العائلات الفلسطينية تواجه خطر التشريد نتيجة لإخلاء وهدم منازلها. وبالرغم من أن شهر كانون الأول/ديسمبر لم يشهد سوى عمليتي هدم لمبنيين، فقد بلغ مجموع المباني التي هدمت في عام 2009، 182 مبنى، الأمر الذي أدى إلى تشريد 319 فلسطينياً. وقد كشف تقرير أصدره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية خلال كانون الأول/ ديسمبر أن البناء الفلسطيني محظور بالكامل تقريباً في 70 بالمائة من المنطقة (ج)، فيما تخضع الثلاثون بالمائة المتبقية لسلسلة من القيود التي تجعل من المستحيل فعلياً حصول الفلسطينيين على تراخيص للبناء. وما يزال وصول المزارعين الفلسطينيين إلى الأراضي الزراعية الواقعة بجوار المستوطنات أو التي عُرلت خلف الجدار يشكل مشكلة كبيرة للغاية، الأمر الذي أدى إلى خفض محصول موسم الزيتون الهزيل أصلاً والذي انتهى هذا الشهر.

وفي القدس الشرقية، ما زال الفلسطينيون يواجهون خطر التشريد ليس بسبب هدم المنازل التي بنيت بدون تراخيص فحسب، بل أيضاً بسبب محاولات المنظمات الاستيطانية الإسرائيلية المتواصلة لتوسيع وجودها داخل الأحياء الفلسطينية. ففي حي الشيخ جراح الذي يعتبر حالياً هدفاً

عندما سُمح بدخول ثلاثة شاحنات من الزجاج يومياً إلى غزة. وقد صنف استيراد الزجاج الذي حُظر منذ بداية الحصار على أنه أولوية قصوى لتلبية احتياجات الشتاء لآلاف العائلات التي تعيش في بيوت محطمة النوافذ نتيجة لعملية "الرصاصة المصبوب". أما التطور الثاني فقد تمثل في السماح لعدة شحنات من أزهار الزينة بالخروج من قطاع غزة لتصديرها إلى الأسواق الأوروبية، وهي من مجموع 39 مليون زهرة من المخطط السماح بتصديرها حتى أيار/ مايو 2010، أي أقل بقليل من الكمية المماثلة التي صُدّرت في 2006.

وبالرغم من هذين التطورين بقي الوضع العام صعباً للغاية. حيث ظلت نسبة التصدير عبر المعابر خلال كانون الأول/ ديسمبر أقل بخمسة بالمائة من المعدل الشهري منذ بداية عام 2009 وأقل بنسبة 81 بالمائة من المعدل الشهري خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2007، أي قبل فرض الحصار. وقد كان هذا، إلى جانب الحظر التام تقريباً على التصدير، سبباً في إعاقة أي جهود لإعادة تنشيط الاقتصاد وأبقى على المستويات الحادة للبطالة، والفقر، وانعدام الأمن الغذائي والاعتماد على المساعدات. علاوة على ذلك، تقلص مع بداية عام 2010 عدد المعابر المستخدمة لتوريد البضائع إلى قطاع غزة إلى معبر واحد - حيث لم يتواصل العمل سوى في معبر كيرم شلوم (كرم أبو سالم) والحزام الناقل المستخدم لاستيراد القمح في معبر كارني (المنطار). وقد شكل انخفاض كمية غاز الطهي التي أدخلت إلى غزة قلقاً بالغاً نتيجة لإغلاق معبر ناحال عوز والقدرة التشغيلية المحدودة لمعبر كيرم شلوم.

وكرر فعل على الحصار المتواصل، ازدهرت الأنفاق أسفل الحدود بين مصر وقطاع غزة. وأصبحت بمثابة شريان الحياة بالنسبة للسكان. وبالرغم من المخاطر الكبيرة التي تمثلها هذه الأنفاق لمن يعملون في بنائها أو عبرها - حيث قتل في شهر كانون الأول/ ديسمبر وحده خمسة فلسطينيين - فوجودها يزود السكان بالبضائع التي لا يُسمح بعبورها من خلال المعابر الرسمية مع إسرائيل. وبالتالي أثارت التقارير التي تتحدث عن إجراءات مصرية تهدف إلى إنهاء النشاطات التي تتم عبر الأنفاق قلقاً كبيراً على الأوضاع الإنسانية.

أما في الضفة الغربية، فلم يطرأ على مظاهر الاحتلال الإسرائيلي أيّ تغيير ملموس. فقد ظلّ الفلسطينيون يواجهون المخاطر التي تهدد أمنهم الشخصي على يد الجنود والمستوطنين الإسرائيليين، والقيود الواسعة على إمكانية تنقلهم ووصولهم إلى أراضيهم. وبالرغم من انخفاض العدد الإجمالي للإصابات في صفوف الفلسطينيين (937)، حيث وصل إلى أدنى مستوياته منذ عام 2005، فقد سجّلت في كانون الأول/ ديسمبر حادثتان خطيرتان: قتل مستوطن

إن رفع الحصار عن غزة، إلى جانب تجميد عمليات الهدم والطرده والتشريد وتفكيك الجدار أو إعادة توجيه مساره إلى حدود الخط الأخضر، وإبطال نظام التصاريح المعمول به، وفتح أجزاء من المنطقة (ج) أمام الفلسطينيين في الضفة الغربية لاستغلالها، هي خطوات حيوية يجب اتخاذها في عام 2010 من أجل تحسين الوضع الإنساني واستعادة كرامة الكثير من الفلسطينيين.

لمثل هذه المحاولات، قدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن ما يقرب من 475 فلسطينياً يواجهون خطر الطرد. إضافة إلى ذلك، أشارت معلومات نُشرت هذا الشهر إلى أن وزارة الداخلية الإسرائيلية سحبت خلال عام 2008 الإقامة من 4.577 فلسطيني من سكان القدس الشرقية الأمر الذي حرمهم من الدخول إلى القدس الشرقية أو السكن فيها.

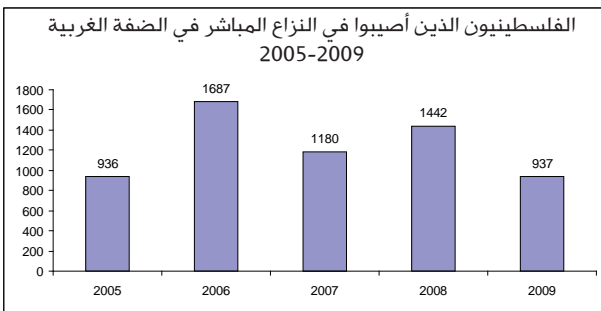
الضفة الغربية

الخسائر البشرية في الضفة الغربية

القدس الشرقية في سياق المحاولات المتواصلة التي تقوم بها منظمة استيطانية لتوسيع وجودها في المنطقة، وخلال الاعتداءات المستمرة التي يمارسها المستوطنون الإسرائيليون ضد السكان الفلسطينيين في الحي والمتمثلة في الاعتداءات الجسدية وإلقاء الحجارة. وخلال هذا الشهر أيضاً، أصيب 14 إسرائيلياً، من بينهم 12 مستوطناً وجنديان اثنان، أصيبوا على يد فلسطينيين في أحداث تضمنت إلقاء الحجارة والزجاجات الحارقة نحو سيارات تحمل لوحات ترخيص إسرائيلية أثناء سفرها في طرق الضفة الغربية.

في 26 كانون الأول/ديسمبر، قُتل ثلاثة فلسطينيين بالرصاص في مدينة نابلس خلال عملية سرية للجيش الإسرائيلي هناك. وأصيب في هذه العملية أيضاً امرأة حامل، هي زوجة أحد الفلسطينيين الثلاثة، إضافة إلى إصابة الأطفال بصدمة جراء ذلك. ووفقاً لما أورده المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي، فقد قام الجنود الإسرائيليون بإطلاق النار على الرجال بعد رفضهم الاستسلام. إلا أن العديد من المصادر، بما فيها تقرير إعلامي إسرائيلي ومنظمة إسرائيلية غير حكومية لحقوق الإنسان (بتسيلم)، أفادت بأن اثنين من الفلسطينيين المشتبه فيهم لم يكونا مسلحين ولم يحاولا الهرب.¹ ويُشار إلى أن السلطات الإسرائيلية منحت هؤلاء الثلاثة عفواً في السابق، في أعقاب التزامهم بعدم المشاركة في أعمال عنف. وتُفذت هذه العملية العسكرية بعد مقتل مستوطن إسرائيلي من مستوطنة شافي شومرون يبلغ من العمر 45 عاماً على طريق رقم 57 على يد مسلحين بالقرب من مفترق بيت ليد (طولكرم). وتدعي السلطات الإسرائيلية أن الثلاثة كانوا مسؤولين عن هذا الهجوم وعن مقتل المستوطن. وتعدّ هذه الحادثة الثالثة من نوعها في عام 2009، والتي تقتل فيها القوات الإسرائيلية فلسطينيين خلال عمليات يطلق عليها الجيش الإسرائيلي اسم «عمليات الاعتقال» - وهذا الرقم يُعد انخفاضاً ملموساً مقارنة بالسنوات الماضية.

وشهد عام 2009 انخفاضاً عاماً في عدد الإصابات الفلسطينية على يد قوات الأمن الإسرائيلية مقارنة بعام 2008 (بمعدل شهري بلغ 78 إصابة مقابل 120 إصابة أو انخفاض بنسبة 35 بالمائة). ويعود هذا الانخفاض بالأساس إلى الانخفاض الذي شهده عام 2009 في عدد الإصابات خلال المظاهرات المناهضة للجدار والتي تعتبر منذ عام 2005 أكثر الأحداث التي نجم عنها إصابات بشرية في الضفة الغربية. وينعكس هذا الاتجاه كذلك في الانخفاض الطفيف الذي طرأ على عدد الإصابات الناجمة عن عنف المستوطنين في صفوف الفلسطينيين خلال عام 2009، وذلك مقارنة بعام 2008 (12 إصابة مقابل 15 إصابة يبلّغ عنها كل شهر، بترتيب السنوات).

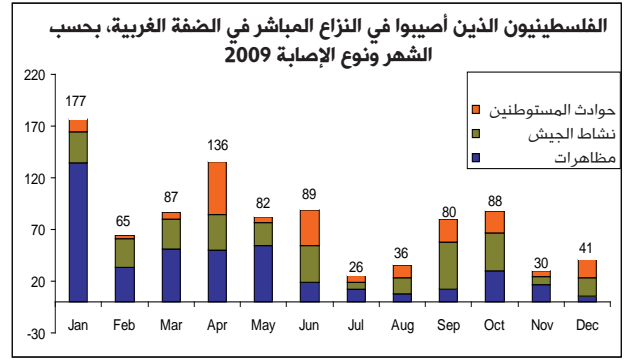


وخلال كانون الأول/ديسمبر، بلغ مجمل عدد الفلسطينيين الذين أصيبوا في الضفة الغربية على يد القوات الإسرائيلية 19 شخصاً، من بينهم تسعة أطفال، و22 أصيبوا خلال أحداث متصلة بمستوطنين. وقد وقع عدد من هذه الأحداث في سياق سياسة «بطاقة الثمن»، التي يجبي المستوطنون بموجبها ثمناً من الفلسطينيين كرد على التجميد الجزئي للاستيطان الذي أعلنت عنه السلطات الإسرائيلية في تشرين الثاني/نوفمبر. وتضمن هذا النوع من الأحداث إضرار النيران في مسجد يقع في قرية ياسوف (محافظة سلفيت). ووقعت بعض الإصابات على يد مستوطنين إسرائيليين في حي الشيخ جراح في

تحدي القيود المفروضة على حرية الوصول إلى الأراضي المحيطة بالمستوطنات

تقدّمت منظمة متطوعين لحقوق الإنسان (يش دين) الإسرائيلية باسم مزارعين فلسطينيين من قريتي جبع وسلواد (رام الله) بالتماسين لمحكمة العدل العليا الإسرائيلية في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، جاء فيهما أن السلطات الإسرائيلية فشلت في فرض القانون على المستوطنين الإسرائيليين الذين يمنعون بصورة غير قانونية وصول المزارعين الفلسطينيين إلى الأراضي الزراعية الواقعة بجوار مستوطنتي جفاع بينيامين وعوفرا.³ وفي الحالتين لم يتمكن مالكو هذه الأراضي الفلسطينيين في معظم الأوقات من الوصول إلى هذه المناطق منذ عام 2000 بسبب العنف والمضايقات والترويع الذي تعرضوا له على يد المستوطنين الذين نصبوا أسيجة ووضعوا كلاب حراسة في جزء من هذه الأراضي.

ووفقاً لما جاء في الالتماس، تبلغ مساحة المنطقة المتضررة في حالة سلواد/عوفرا ما يزيد عن 3,000 دونم من الأراضي المزروعة بأشجار الزيتون والتين.⁴ هذا بالإضافة إلى أراضي أخرى هي ملكية خاصة لأهالي القرية ومسجلة في دائرة تسجيل الأراضي، استولى عليها المستوطنون الإسرائيليون تدريجياً، منذ منتصف السبعينات، واستخدمت للبناء والتوسيع غير القانوني في مستوطنة عوفرا دون الحصول على أوامر مصادرة أو تراخيص بناء من الإدارة المدنية الإسرائيلية.⁵ أما في حالة جبع/جفاع بينيامين، فتقدر مساحة الأراضي التي يتعذر الوصول إليها حوالي 400 دونم⁶ كانت تستخدم في الماضي لزراعة المحاصيل الموسمية، كالخضر والقمح والشعير. وفي الحالتين، أدى الحظر المفروض على الوصول إلى تدهور الظروف المعيشية لعشرات العائلات على نحو خطير.



هجمات المستوطنين الإسرائيليين المتواصلة على طلاب المدارس الفلسطينيين

منذ عام 2006 والجنود الإسرائيليون يرافقون أطفالاً فلسطينيين من منطقة التواني في الخليل أثناء توجههم إلى مدرستهم وعودتهم منها، وذلك لحمايتهم من هجمات المستوطنين الإسرائيليين الذين ينتمون إلى مستوطنتي ماعون وحفات ماعون. وفي 16 كانون الأول/ديسمبر هاجم مستوطنان طفلاً يبلغ من العمر ثمانية أعوام، وأخوه البالغ من العمر 12 عاماً وابن عمّ لهما كانوا في طريق عودتهم من المدرسة إلى المنزل في حي بويره الواقع على أطراف مدينة الخليل. وبعد ذلك بأسبوعين، وفي 30 كانون الأول/ديسمبر، وصلت المجموعة العسكرية التي ترافق الأطفال متأخرة 90 دقيقة عن موعدها، الأمر الذي أدى إلى اعتداء مستوطن إسرائيلي من البؤرة الاستيطانية حفات ماعون بالحجارة على 14 طفلاً فلسطينياً تتراوح أعمارهم بين ستة أعوام و15 عاماً. وقد أدت هذه الحادثة إلى إصابة الأطفال بصدمة وتخلّفهم عن حصتين دراسيتين في ذلك اليوم.

اعتقال قادة المظاهرات المناهضة للجدار

وبموازاة الانخفاض الذي طرأ على عدد الإصابات البشرية خلال المظاهرات المناهضة للجدار، كثفت السلطات الإسرائيلية جهودها ضد الشخصيات البارزة المرتبطة بالحملات غير العنيفة المناهضة للجدار. فقد اعتقل هذا الشهر معلم مدرسة ثانوية يُعتبر أحد المنظمين الرئيسيين للمسيرات الأسبوعية المناهضة للجدار في قرية بلعين، هذا إلى جانب اعتقال منسق الحملة الشعبية لمقاومة الجدار والذي يعتبر أيضاً أحد المتحدثين البارزين في المنتديات الدولية. بالإضافة إلى ذلك، ما زال أحد المنسقين الشباب الذي ينتمي للحملة الشعبية لمقاومة الجدار قيد التحقيق بعد اعتقاله في أيلول/سبتمبر 2009 لدى عودته من جولة خطابية في النرويج. وقد أطلقت مجموعات دولية ومحلية حملة للفت الانتباه إلى الإجراءات المتخذة ضد هؤلاء والمطالبة بإطلاق سراحهم. ويقع حالياً 34 فلسطينياً في السجون على خلفية المظاهرات المناهضة للجدار في كل من قرى جيوس (قلقيلية) ونعلين وبلعين (رام الله).²

وقد كانت ثلاثة من بين المباني التي استهدفت هذا الشهر خيام نصبها عائلات فلسطينية طردت من منازلها بالقوة في حيّ الشيخ جراح في آب/أغسطس 2009، في سياق المحاولات المنظمة التي تقوم بها المنظمات الاستيطانية للاستيلاء على الأراضي والممتلكات في الحي. وفي السياق ذاته، في بداية كانون الأول/ديسمبر استولى مستوطنون إسرائيليون ترافقهم الشرطة الإسرائيلية على جزء من منزل يعود لعائلة فلسطينية مكونة من 12 فرداً في الحي، في أعقاب إصدار محكمة إسرائيلية أمراً يخول المستوطنين بالاستيلاء على القسم غير المأهول من المنزل. ولاحقاً، تلقت عائلتان أخريان رسائل من منظمة استيطانية تطالبهما بإخلاء مساكنهما أو مواجهة ملاحقة قضائية. وفي 2009، تلقت ثماني عائلات في الشيخ جراح إشعارات بالإخلاء وأوامر بالتمثل أمام المحكمة، من بينها العائلة التي تملك المنزل الذي استولى عليه المستوطنون. ويقدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن 475 فلسطينياً في حي الشيخ جراح يتهددهم خطر الطرد نظراً لمخططات المستوطنين الإسرائيليين في هذه المنطقة. وقد تواصل التوتر السائد في المنطقة طوال الشهر وتضمن عدة اشتباكات وحوادث إلقاء الحجارة ما بين الفلسطينيين والمستوطنين الإسرائيليين، بالإضافة إلى المسيرات الأسبوعية التي ينظمها الإسرائيليون والفلسطينيون والناشطون الدوليون التي ووجه بعضها برد فعل عنيف على يد قوات الأمن الإسرائيلية.

وتشير التقارير الدورية الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى أنّ القيود المفروضة على وصول الفلسطينيين إلى أراضيهم الزراعية الواقعة بجوار المستوطنات الإسرائيلية على الجانب الشرقي («الفلسطيني») من الجدار منتشرة على نطاق واسع. ورغم أنّ بعض الحالات، كالحالتين الواردتين أعلاه، فُرِضت فيها القيود على المناطق المقيدة/المغلقة من جانب واحد على يد المستوطنين، إلا أنّ الجيش الإسرائيلي في حالات أخرى هو من نصب الأسيجة حول المستوطنات التي تبعد غالباً مئات الأمتار من حدود المنطقة المبنية من المستوطنة، وتعلن عن المنطقة الواقعة خلف السياج رسمياً «منطقة أمنية خاصة» يستلزم دخول المزارعين الفلسطينيين إليها «تنسيق خاص» مسبق مع الإدارة المدنية الفلسطينية. وتفيد منظمة بتسيلم الإسرائيلية لحقوق الإنسان أنه وحتى تاريخ أيلول/سبتمبر 2008، كان هنالك 12 مستوطنة تحيطها مناطق أمنية كهذه.⁷

الهدم والتشريد في القدس الشرقية والمنطقة (ج)

في كانون الأول/ديسمبر أكد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تنفيذ خمس عمليات هدم لمبان يملكها الفلسطينيون في القدس الشرقية نظراً لعدم حصولها على تراخيص بالبناء. أما ما أعلن عنه في السابق من خطط بلدية القدس تنفيذ عشرات أوامر الهدم المعلقة بحق مبان يملكها الفلسطينيون قبل نهاية عام 2009 فلم تُنفذ.



أرض زراعية في سلواد بمحاذاة الطريق 60، وعزلها سياج أقامه بطريقة غير قانونية مستوطنون إسرائيليون من مستوطنة عوفرا، محافظة رام الله. تصوير باتريك زول.

دراسة حالة: عائلة من قرية سلواد تخسر معظم أراضيها الزراعية بسبب توسع الجيش الإسرائيلي وتوسيع المستوطنات.

كانت عائلة أحمد عياد تمتلك أكثر من 120 دونم من الأراضي في منطقة سلواد منذ الخمسينات. وقامت العائلة بزراعة معظم هذه الأرض، وكانت تستخدم بعض محصولها للاستهلاك المنزلي، وتبيع معظمه كمصدر دخل لها.

وفي أوائل السبعينات، صودرت 40 دونما من أراضي العائلة المزروعة بالعنب والقمح في سلواد وكفر مالك، لغرض توسيع قاعدة عسكرية في المنطقة. ولاحقاً في التسعينات، صودرت خمسة دونمات من أرض العائلة الواقعة في سلواد والمزروعة بأشجار الزيتون لغرض إنشاء طريق رقم 60. هذا إضافة إلى 22 دونم أخرى تقع في نفس المنطقة بالقرب من قرية يبرود لا يمكن الوصول إليها نظراً لأنها تقع في منطقة عازلة إلى الغرب من هذه الطريق. ونظراً لعدم خصوبة هذه الأرض بالتحديد، فقد حاولت العائلة استصلاحها من خلال مشاريع تبادل بها لجنة الإغاثة الزراعية الفلسطينية، إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل، والسبب الرئيسي في ذلك هو مصادرة المعدات وفرض غرامات على الأشخاص العاملين في هذه المنطقة.

وبعد بداية الانتفاضة الثانية، فقدت عائلة أحمد إمكانية الوصول إلى 20 دونم أخرى من أراضيها الزراعية و24 دونم من الأراضي الجبلية بسبب قربها من مستوطنة عوفرا الإسرائيلية وبسبب بناء المستوطنين سياجاً حول الأرض (في حالة العشرين دونم). وللوصول إلى أرضهم الزراعية (20 دونم)، طُلب من العائلة التنسيق مع مكتب الارتباط، ورغم ذلك لم تنجح عائلة أحمد في الوصول إلى أرضها إلا مرتين، وحتى في هاتين المرتين أيضاً لم يستطع أفراد العائلة جني محصولهم الزراعي وذلك لأنّ المستوطنين الإسرائيليين كانوا قد أحرقوه (وفي المجمل، أحرق المستوطنون المحصول في ثلاث مناسبات، وقد كانت هذه المرة الأخيرة). ومنذ 2003 لم تتمكن عائلة أحمد من الوصول إلى 22 دونم، إضافة إلى عدم تمكنها من الوصول إلى 24 دونم أخرى منذ بداية الانتفاضة.

وحتى عام 2009 لم يتبق لعائلة أحمد سوى 14 دونم من الأراضي اثنان منها تقعان في المنطقة (ج) على طول الطريق ما بين سلواد والمزرعة حيث يأمل أحمد أن يبني مزرعة دجاج. وتقع 12 دونم أخرى ضمن المنطقة المبنية من القرية ونصفها مقام عليها أبنية. وعليه فإن مجمل ما تبقى لعائلة أحمد من أرض زراعية يبلغ ستة دونمات مزروعة بأشجار الزيتون يستخدمونها للاستهلاك الخاص.

الغربية كتجمعين يتهدهما خطر التشريد. أحدهما، يقع بجوار قرية دير أبو مشعل (رام الله) وتعيش فيه تسع أسر (57 بالغاً و32 طفلاً)، وتلقى سكانه أوامر طرد من الجيش الإسرائيلي تطالبهم بإخلاء المنطقة خلال 45 يوماً بحجة أنهم يعيشون على أرض أعلن أنها «أراض دولة». أما سكان التجمع الثاني، وهو بير العد الواقع في الجنوب الشرقي من محافظة الخليل ويعيش فيه 147 شخصاً، فقد تلقوا أوامر وقف العمل بحق جميع مبانيهم تقريباً (خيام وحظائر ماشية)، وذلك بعد أقل من شهرين من السماح لهم بالعودة إليه، بعد سنين عديدة من التشريد. ففي عام 2001 أخلت القوات الإسرائيلية بالقوة جميع السكان بحجة أنهم يسكنون في «منطقة إطلاق نار»، رغم عدم تسليمهم أوامر بالطرد⁸. وقد حاول أفراد من التجمع السكني بين عامي 2001 و2006 العودة إلى المنطقة ولكنهم أخفقوا بسبب مضايقات المستوطنين الإسرائيليين لهم. وفي 2009 وفي إطار الالتماس الذي قدمته جمعية حاخامات من أجل حقوق الإنسان بالنيابة عن الأهالي لمحكمة العدل العليا الإسرائيلية، وافقت الإدارة المدنية الإسرائيلية على السماح للسكان بالعودة إلى بير العد وفتح الطريق المؤدية

وخلال هذا الشهر أيضاً، هدمت الإدارة المدنية الإسرائيلية مبنيين فلسطينيين (كلاهما مبنيان تجاريان) في منطقة في قرية قصرى (نابلس) مصنفة باعتبارها ضمن المنطقة (ج)، بالإضافة إلى حظيرتين للماشية في البويرة الواقعة في محافظة الخليل، وجميعها هدمت بحجة عدم توفر تراخيص بناء. وخلال عام 2009 سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ما مجمله 189 عملية هدم لمبان يملكها الفلسطينيون في المنطقة (ج) على يد الإدارة المدنية الإسرائيلية، الأمر الذي أدى إلى تشريد ما مجموعه 319 فلسطينياً، من بينهم 167 طفلاً، إضافة إلى تضرر 494 فلسطينياً آخرين. وتشير معلومات أصدرها هذا الشهر مكتب المدعي العام الإسرائيلي إلى أنّ حوالي 2,450 مبنى من المباني التي يملكها الفلسطينيون في المنطقة (ج) هدمت نظراً لعدم حصولها على تراخيص للبناء خلال الاثنى عشرة عاما الماضية، أي ما يقرب من مثلي عدد المباني التي هدمت في المستوطنات الإسرائيلية.

بالإضافة إلى ذلك، صُنّف مؤخراً تجمعان سكنيان رعيان صغيران يقعان في المنطقة (ج) في وسط وجنوب الضفة



أطفال من بير العبد. عاد سكان المنطقة مؤخراً إلى جنوب شرق الخليل بعد طردهم على يد الجيش الإسرائيلي. محافظة الخليل، تصوير باتريك زول

الإسرائيلية عودة الوضع إلى ما قبل سياسة عام 1995، وبهذا يحتفظ جميع السكان الذين يعيشون خارج القدس الشرقية لفترة تزيد عن سبع سنوات بإقامتهم الدائمة بشرط أن يكونوا قد زاروا المدينة خلال الفترة التي كانت فيها وثائق سفرهم سارية المفعول.¹²

ووفقاً لوزارة الداخلية الإسرائيلية لم يتضرر من جراء حالات سحب هويات 4,577 فلسطينياً، سوى 38 شخصاً انتقلوا للعيش في مناطق أخرى في الأراضي الفلسطينية المحتلة (إلى الضفة الغربية على الأرجح)، في حين أن الفلسطينيين الباقين الذي يستهدفهم هذا القرار يعيشون في دول أخرى. ومن المرجح أن يكون التأثير بالغاً على وجه الخصوص بالنسبة للأفراد أو العائلات التي كانت تعيش في الخارج بتأشيرات سفر مؤقتة وانتهى سريان مفعولها في غضون ذلك الوقت وأصبحت «بلا دولة» أو حقوق إقامة منذ سحب إقامتها في القدس الشرقية.

تطورات التنقل في شمال الضفة الغربية

خلال الأسبوع الثاني من كانون الأول/ديسمبر لم يعد حاجز تفتيش بيت إيبا الذي يتحكم بحركة مرور الفلسطينيين عبر الممر الرئيسي الذي يصل مدينة نابلس من الجهة الغربية مأهولاً بالقوات الإسرائيلية بصورة دائمة، إلا أن جميع بنيتة التحتية ظلت قائمة في الموقع. وتعقب هذه التغييرات تدابير مشابهة طبقت في حزيران/يونيو 2009، استهدفت أربعة حواجز تفتيش رئيسية مأهولة تحكمت في إمكانية الوصول إلى كلٍّ من رام الله وأريحا وقلقيلة وسلفيت؛ وبالرغم من

إليه. وبالرغم من ذلك، تلقى السكان منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2009، 18 أمراً استهدفت مختلف الخيام وحظائر الماشية.⁹

ارتفاع حاد في حالات سحب بطاقات الهوية من سكان القدس الشرقية في 2008

تفيد بيانات قدمها هذا الشهر مركز الدفاع عن الفرد - «هموكيد»، وهو جمعية حقوق إنسان إسرائيلية إلى وزارة الداخلية الإسرائيلية إلى أن وزارة الداخلية الإسرائيلية سحبت خلال عام 2008 الإقامة من 4,577 فلسطينياً من سكان القدس الشرقية من بينهم 99 طفلاً.¹⁰ ويمثل هذا الرقم أكثر من نصف حالات سحب الهوية المسجلة ما بين عام 1967 و2007 ويعتبر ارتفاعاً حاداً مقارنة بعدد حالات سحب الإقامة التي نفذتها وزارة الداخلية الإسرائيلية في أعوام سابقة: 289 في عام 2007، و1,363 في عام 2006، و222 في عام 2005. أما بالنسبة لعام 2009 فلا تتوفر حالياً مثل هذه الأرقام. وفي حال سحب الإقامة يُحرم المواطنون من حقهم في الدخول إلى القدس الشرقية أو السكن فيها، بالإضافة إلى حقهم في تسجيل أطفالهم كمواطنين أو الحصول على أي مخصصات اجتماعية.

وفي أعقاب ضم القدس الشرقية إلى إسرائيل في عام 1967، مُنح الفلسطينيون الذين يعيشون في المدينة بطاقات هوية إسرائيلية. غير أن غالبية السكان سُجلوا كمقيمين دائمين في إسرائيل وليس كمواطنين، وفق تعريف قانون الدخول إلى إسرائيل. وبموجب هذا القانون يفقد الشخص حق الإقامة الدائمة إذا مكث مدة سبع سنوات أو أكثر خارج القدس أو إسرائيل، بما في ذلك أي جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة، أو إذا حصل على أية جنسية أو إقامة في أي دولة أخرى، بغض النظر عن مدة غيابه خارج القدس الشرقية.

وطبقت وزارة الداخلية الإسرائيلية، بين كانون الأول/ديسمبر 1995 وآذار/مارس 2000، سياسة طُلب في إطارها من فلسطينيي القدس الشرقية الذين يتوجهون لوزارة الداخلية الإسرائيلية للحصول على أي وثيقة أن يثبتوا أن «مركز حياتهم» هو القدس الشرقية وليس أي مكان آخر في الضفة الغربية، بغض النظر عن وتيرة دخولهم إلى المدينة أو طول فترة مكوثهم فيها. ووفقاً لوزارة الداخلية الإسرائيلية قد سُحبت حقوق الإقامة من كل من لم ينجح في تقديم أدلة كافية على ذلك.¹¹ ونتيجة لهذه السياسة سُحبت حقوق إقامة ما يزيد عن 3,000 فلسطيني. وفي آذار/مارس 2000، في إطار التماس قُدم لمحكمة العدل الإسرائيلية، أعلنت وزارة الداخلية

الإعلان عن عدم قانونية الحظر المفروض على استخدام الفلسطينيين لطريق رئيسية في محافظة رام الله

قبلت محكمة العدل العليا الإسرائيلية في 29 كانون أول/ديسمبر بصورة جزئية الالتماس الذي تقدمت به جمعية الحقوق المدنية في إسرائيل وعدد من القرى الفلسطينية التي تقع في منطقة غرب رام الله ضد الحظر المتواصل على استخدام الفلسطينيين لمقطع من الطريق 443 (بطول 25 كلم). ونتيجة لهذا الحظر تقيد استخدام الفلسطينيين لهذا الطريق الذي يعدّ الشريان الرئيسي لحركة المرور من الشرق إلى الغرب في المنطقة لما يزيد عن سبع سنوات واقتصر استخدامه على الإسرائيليين فقط، وخصوصاً أولئك الذي يسافرون ما بين القدس والمناطق الساحلية.

وقضت محكمة العدل العليا، في هذا القرار الذي حصل على صوتين مقابل صوت واحد، بعدم قانونية الوضع الحالي على أساس أن الحاكم العسكري في أرض محتلة، وفقاً للقانون الدولي الإنساني، ليس له صلاحية حرمان السكان الذين يقعون تحت حمايته كلياً من استخدام مورد عام لمدة غير محدّدة من الزمن لمصلحة الشعب التابع للقوة المحتلة حصرياً. وبالإضافة إلى ذلك، وجدت محكمة العدل العليا أن الضرر الذي يسببه الحظر الحالي للفلسطينيين مبالغ فيه مقارنة بقيمته الأمنية، وخصوصاً أن محكمة العدل العليا ذاتها رفضت في عام 1980 التماساً تقدّم به السكان المحليون ضد مصادرة بعض أراضيهم لتوسيع وتحسين الطريق على أساس أن هذا التحسين يصبّ في مصلحة السكان المحليين أيضاً. ولاحقاً، منع هؤلاء الأشخاص الذين صودرت أراضيهم من استخدام الطريق.

ولا يزال تأثير هذا القرار على حركة الفلسطينيين غير مؤكد. فقد أصدرت المحكمة أمراً يلزم السلطات الإسرائيلية، خلال خمسة أشهر، بتطبيق ترتيبات بديلة لاستخدام هذه الطريق دون تحديد المعايير الفعلية لمثل هذه الترتيبات. وخلافاً لذلك، رفضت المحكمة طلب الملتصين فتح الطريق المؤدي من الطريق 443 إلى حاجز بيتونيا ومن هناك إلى مدينة رام الله. وبالتالي، قد تحسن إمكانية فتح الطريق رقم 443، إذا تم تطبيق القرار، من تنقل الفلسطينيين ما بين القرى الواقعة في هذه المنطقة بالإضافة إلى الأراضي الزراعية الواقعة على طول الطريق، ولكن ليس إلى مدينة رام الله مباشرة. ورغم ذلك، طرأ تحسن تدريجي على التنقل ما بين القرى الواقعة في هذه المنطقة ومدينة رام الله منذ بداية عام 2008 نظراً لإنشاء عدد من طرق "تسيج الحياة" التي توفر تواصلًا في حركة المواصلات.¹⁴

أن بنية هذه الحواجز التحتية ظلت قائمة في مواقعها، فلم تعد هذه الحواجز مأهولة بالجنود الإسرائيليين بصورة دائمة وتحولت إلى «حواجز جزئية»، يؤمها الجنود في حالات خاصة. وقد أدت هذه التدابير إلى انخفاض وقت السفر ما بين هذه المدن، بالإضافة إلى تخفيف مستوى الاحتكاك بين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية على حواجز التفتيش.

ولكن في 24 كانون الأول/ديسمبر، وفي أعقاب حادث إطلاق نار أسفر عن مقتل مستوطن إسرائيلي في موقع يبعد عدة كيلومترات إلى الغرب من حاجز تفتيش بيت إيبا (أنظر قسم الخسائر البشرية أعلاه)، استؤنف من جديد الوجود العسكري الدائم على هذا الحاجز. ووفقاً لما نُقل عن مكتب الارتباط، سيعاد تقييم التسهيلات المخطط تطبيقها على حركة الفلسطينيين عبر حواجز التفتيش في ضوء المخاوف الأمنية التي أثارها هذه الحادثة.

وفي شمال الضفة الغربية أيضاً، أغلقت القوات الإسرائيلية في 10 كانون الأول/ديسمبر حاجز تفتيش شافي شومرون الواقع على الطريق الرئيسي الذي يربط ما بين محافظتي جنين ونابلس (طريق 60) أمام جميع أشكال الحركة. ونتيجة لذلك، اضطر جميع سكان محافظة جنين (274,000) المسافرين نحو الجنوب، بالإضافة إلى سكان الضفة الغربية المسافرين إلى جنين، إلى سلوك طريق التفافية من أجل الوصول إلى مقاصدهم. وتفيد التقارير إلى أن تطبيق هذا الإجراء جاء بهدف تنفيذ أعمال ترميم لمقطع من طريق 60، يقع إلى الشمال من الحاجز، وسيستمر العمل فيه على مدى الأشهر التسعة القادمة. ويشار إلى أن حركة الفلسطينيين عبر هذا الحاجز كانت قد حظرت بالكامل في آب/أغسطس من عام 2005. وبالرغم من أن هذا الإغلاق كان قد أعلن أنه «إجراء مؤقت» ويأتي في سياق إخلاء المستوطنات الإسرائيلية الموجودة في المنطقة كجزء من خطة تفكيك المستوطنات، فقد استمر هذا الإغلاق حتى آب/أغسطس 2008. وحتى نهاية كانون الأول/ديسمبر 2009، كان هناك ما مجموعه 69 حاجز تفتيش مأهولة بالجنود بشكل دائم داخل أراضي الضفة الغربية، و22 «حاجز تفتيش جزئي»، و483 من معيقات الحركة غير المأهولة بالجنود (متاريس طرق، متاريس ترابية، جدران ترابية، حواجز طرق، وبوابات وخنادق). ومن بين نقاط التفتيش الـ69 المأهولة بالجنود بشكل دائم، تقع 37 منها على طول الجدار وتستخدم للتحكم بإمكانية الوصول إلى القدس الشرقية وإسرائيل، وأو التحكم بإمكانية الوصول إلى التجمعات السكانية الفلسطينية الصغيرة التي يعزلها الجدار.³¹

زيادة القيود المفروضة على الوصول إلى جيب ألفي منشيه على الجدار

تقع عدة مجتمعات فلسطينية في المنطقة المغلقة ما بين الجدار والخط الأخضر، ويطلب منهم الحصول على تصاريح إقامة دائمة من أجل العيش في منازلهم. ويواجه هؤلاء قيوداً على إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية وهم معزولون عن عائلاتهم وشبكة علاقاتهم الاجتماعية الواقعة عموماً على الجانب «الفلسطيني» من الجدار.

في كانون الأول/ديسمبر فرضت السلطات الإسرائيلية إجراءً جديداً على خمسة من المجتمعات التي تعيش في جيب ألفي منشيه ما بين الجدار والخط الأخضر في محافظة قلقيلية. وبموجب هذا الإجراء يتوجب على السكان الآن أن يقدموا إشعاراً قبل يومين على الأقل من أجل إدخال كميات تجارية من البضائع عبر حاجز رأس عطية الواقع على الجدار. والمسؤول عن تحديد ما يعتبر «كميات تجارية» مقارنة بالكميات المعدة للاستخدام الشخصي، هم الجنود الموجودون على الحاجز. ويفيد السكان بأن هذا الإجراء الجديد يعيق عمل المتاجر المحلية ويمنع العائلات من إحضار الطعام للاستهلاك المنزلي.

في الوقت الحالي، يتم العمل على تحويل مسار مقطع الجدار المحيط بهذا الجيب، وذلك امتثالاً لقرار أصدرته محكمة العدل العليا الإسرائيلية. ولدى الانتهاء من العمل ستصبح ثلاثة مجتمعات من تلك المجتمعات الخمسة على الجانب الشرقي «الفلسطيني» من الجدار، رغم أن بعض أراضيهم الزراعية ستبقى معزولة خلف الجدار.

انتهاء موسم قطف الزيتون والمحصول قليل للغاية؛ الوصول إلى الكروم الواقعة خلف الجدار غير كاف

انتهى موسم قطف الزيتون في كانون الأول/ديسمبر بمحصول قليل للغاية. فقد كانت الأحوال الجوية السيئة التي سادت البلاد في فترة سابقة من هذه السنة، إلى جانب أن هذه السنة هي «سنة حمل قليل» في الدورة البيولوجية للزيتون، سببا في إنتاج قليل يقدر بعشرة بالمائة فقط مقارنة بموسم الذروة. ووفقاً لوزارة الزراعة، أنتج في عام 2009 ما يقرب من 5,600 طن من زيت الزيتون، أي أقل بكثير من الكمية المستهلكة سنوياً والتي تبلغ 12,000 طن. وقد أدى هذا العجز إلى ارتفاع سعر الزيت ليصل إلى 40 شيقلاً للتر، مقارنة بسعر 18 شيقلاً للتر خلال موسم القطف عام 2008.

ويواجه المزارعون الذين كانوا يسعون إلى قطف محصول الزيتون في الأراضي الواقعة في المنطقة المغلقة ما بين الجدار والخط الأخضر («منطقة التماس») قيوداً جديدة على إمكانية الوصول إليها. ففي شمال الضفة الغربية، فرض على الفلسطينيين منذ تشرين الأول/أكتوبر 2003 استصدار «تصاريح زيارة» للوصول إلى الكروم الواقعة في المناطق المغلقة. كما أن غالبية البوابات التي تتحكم بإمكانية الوصول إلى المناطق المغلقة لا تفتح سوى خلال موسم القطف وغالباً ما تفتح لفترة محدودة من الوقت خلال النهار. ولا يعتبر هذا الوقت كافياً للسماح للمزارعين بتنفيذ نشاطات زراعية حيوية يجب تنفيذها على مدار السنة، كالحرث والتقليب والتسميد ورش المبيدات والتخلص من الأعشاب الضارة، وهي نشاطات تحسّن من كمية وجودة محصول زيت الزيتون. وقد كشفت عملية المراقبة التي تنفذها الأمم المتحدة في شمال الضفة

الغربية عن أن العدد المحدود من «تصاريح الزيارة»، إلى جانب العدد المحدود من البوابات المنصوبة على الجدار، والوقت المحدود الذي تفتح فيه، قلّص إلى حد خطير من الممارسات الزراعية وأدى إلى تدهور الظروف المعيشية في المناطق الريفية.

وفي كانون الثاني/يناير 2009، توسع تصنيف المناطق المغلقة ليشمل كل من محافظات رام الله والخليل وأجزاء من سلفيت وبيت لحم والقدس، بحيث أصبح نظام التصاريح ساري المفعول على العديد من بوابات الجدار وحواجز التفتيش في هذه المناطق، الأمر الذي جعل الوصول إلى كروم الزيتون الواقعة في المنطقة المغلقة صعباً للغاية.

ففي محافظة الخليل على سبيل المثال، تقدم 470 مزارعاً بطلبات للحصول على تصاريح للوصول إلى أراضيهم عبر بوابة خربة الدير خلال موسم قطف الزيتون عام 2009، لم يمنح منها في النهاية سوى 370 تصريحاً. ومقارنة بذلك، وصل ما يُقدر بنحو 1,500 مزارع إلى كرومهم، عبر البوابة ذاتها، خلال موسم قطف الزيتون عام 2008 قبل توسيع المناطق المغلقة، بعد إبراز بطاقات هوياتهم وفحص وجود أسمائهم في قائمة يحتفظ بها الجنود عند البوابة (أو ما يعرف أيضاً باسم نظام «التنسيق المسبق»). والانخفاض في محصول هذه السنة يمكن أن يُعزى جزئياً إلى الانخفاض الحاد في وصول المزارعين، ولكنه يُعزى أيضاً إلى الشروط الصعبة التي يفرضها نظام التصاريح التي توجب على المتقدمين استيفاء الاعتبارات الأمنية الضرورية لأي من التصاريح التي تصدرها إسرائيل، وإلى تقديم وثائق تثبت «صلة المتقدم بالأرض»¹⁵.

عبور على الجدار يستلزم الآن الحصول على تصاريح، غير أن المزارعين المحليين يرفضون في معظم الأوقات، قبول هذا النظام الجديد. وحُرِّم حوالي 600 مزارع، كان سمح لهم في السابق بالوصول عبر بوابة هار أدار/بيت سوريك باستخدام نظام «القوائم» السابق، من الوصول خلال عام 2009 نظراً لأنهم أرسلوا «قوائم التنسيق» بدلا من طلبات الحصول على تصاريح. ولم يُبلغ سوى عن سبعة أشخاص من منطقة القدس تقدموا بطلبات للحصول على تصاريح لعبور بوابتين أخريين خلال موسم قطف الزيتون وحصلوا عليها.

وقد كانت الصعوبات التي يفرضها نظام التصاريح على المزارعين سبباً في احتجاج بعض المجتمعات على هذا النظام ورفض التقدم للحصول على تصاريح. ففي محافظة رام الله، أصبح العبور عبر 10 بوابات وحواجز من 13 بوابة وحاجزاً الآن يستلزم الحصول على تصريح؛ ولذلك، لم يعبر أي شخص عبر ستة نقاط عبور طوال عام 2009، فيما يعتبر احتجاج المجتمعات المتضررة على الشروط الجديدة. وقد أصدر حوالي 200 تصريح لعبور البوابات الأخرى خلال موسم قطف الزيتون وذلك وفق لما ذكره مكتب الارتباط الإسرائيلي. وفي محافظة القدس، أصبح عبور سبعة نقاط

قطاع غزة

مقتل أربعة مدنيين فلسطينية قرب الحدود بين غزة وإسرائيل وخمسة في حوادث متصلة بالأنفاق

مناطق حدودية ونفذت عمليات تجريف للأراضي. إن مثل هذه العمليات تعيق الأنشطة الزراعية في الأراضي الواقعة بالقرب من السياج الحدودي. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت القوات البحرية الإسرائيلية النيران التحذيرية على قوارب صيد فلسطينية في 15 مناسبة منفصلة مجبرة هذه القوارب على العودة إلى الشاطئ. وفي إحدى هذه الحوادث اجتاز أحد القوارب المستهدفة المياه الإقليمية المصرية خلال محاولته الهرب، حيث صادرت القوات البحرية المصرية القارب واعتقلت ثلاثة صيادين وأطلق سراحهم لاحقاً في اليوم ذاته. ومنذ كانون الثاني/يناير 2009 قيدت القوات البحرية الإسرائيلية وصول قوارب الصيد الفلسطينية إلى مسافة ثلاثة أميال بحرية من شاطئ البحر، لكن في الواقع يقيد الوصول في بعض الأحيان بميل بحري واحد فحسب.

أسفر التصعيد في العنف الإسرائيلي-الفلسطيني عن زيادة الخسائر البشرية الفلسطينية خلال هذا الشهر. ففي كانون الأول/ديسمبر قتلت القوات الإسرائيلية أربعة مدنيين فلسطينيين بالقرب من الحدود بين غزة وإسرائيل، وذلك مقارنة بمقتل قاصر واحد وإصابة 16 فلسطينياً في تشرين الثاني/نوفمبر 2009. ومنذ تطبيق وقف إطلاق النار الذي أنهى الهجوم العسكري «الرصاص المصبوب» في 18 كانون الثاني/يناير 2009 قُتل حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2009 ما مجموعه 76 فلسطينياً بينما قتل إسرائيلي واحد وأصيب 154 فلسطينياً وخمسة إسرائيليين على خلفية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في غزة وجنوب إسرائيل.

وفي كانون الأول/ديسمبر أيضاً، قُتل في أربعة حوادث منفصلة، فلسطيني واحد وأصيب أربعة آخرون من بينهم صبي يبلغ من العمر 14 عاماً، في انفجار عبوة ناسفة كانت بحوزتهم. وقد واصلت الفصائل الفلسطينية خلال هذا الشهر إطلاق قذائف الهاون والصواريخ البدائية الصنع باتجاه جنوب إسرائيل بما في ذلك قاعدة عسكرية دون وقوع إصابات بشرية أو أضرار بالممتلكات؛ وقد سقطت بعض هذه الصواريخ داخل قطاع غزة.

وفي 12 كانون الأول/ديسمبر أطلقت القوات الإسرائيلية النار وقتلت فلسطينياً بالقرب من منزله الواقع على بعد 700 متر من الحدود بين غزة وإسرائيل إلى الشرق من البريج. واستناداً إلى جمعية الميزان الفلسطينية لحقوق الإنسان، وقع القتل خلال اشتباك مسلح أطلقت خلاله مجموعة فلسطينية مسلحة صواريخ مضادة للدبابات على مركبات عسكرية إسرائيلية تجوب السياج الحدودي العازل؛ وقد ردت القوات الإسرائيلية بإطلاق قذائف من دباباتها. وقد تضررت في هذا الحادث عدة منازل فلسطينية أيضاً. وفي حادث آخر وقع في 26 كانون الأول/ديسمبر أطلقت طائرة إسرائيلية النار وقتلت ثلاثة مدنيين فلسطينيين بالقرب من المنطقة الحدودية أثناء محاولتهم الدخول إلى إسرائيل من منطقة تقع إلى الغرب من معبر إيريز.

وتواصلت النشاطات التي تتم تحت الحدود ما بين مصر وغزة حاصدة أرواح الفلسطينيين في كانون الأول/ديسمبر. فقد قتل خمسة فلسطينيين يعملون داخل الأنفاق وأصيب آخر في ثلاثة حوادث انهيار مختلفة؛ وفي أحد هذه الحوادث قتل ثلاثة فلسطينيين من عائلة واحدة. ومنذ نهاية الهجوم العسكري «الرصاص المصبوب» قتل 65 فلسطينياً وأصيب 120 آخرون في أحداث مختلفة متصلة بالأنفاق. ومنذ بداية الحصار الإسرائيلي المفروض على غزة ازدادت النشاطات التي

وفي كانون الأول/ديسمبر أيضاً، توغلت القوات الإسرائيلية في 11 مناسبة بالدبابات والجرافات عدة مئات من الأمتار داخل

الغلسطيني (بال تريف) إلى أن إسرائيل ستسمح بداية من هذا التاريخ وعلى مدى الثلاثين يوماً التالية (باستثناء أيام الجمعة والسبت) بدخول ثلاث شاحنات محملة بالزجاج يومياً. وقد أعتبر الزجاج أولوية قصوى بهدف تلبية احتياجات الشتاء لآلاف العائلات التي تعيش في بيوت محطمة النوافذ نتيجة الهجوم العسكري «الرصاص المصوب». وبالإضافة إلى ذلك، سمحت بدخول 12 حمولة شاحنة من الحصى عبر الحزام المتحرك الواقع في معبر كارني - وهي ثاني شحنة من هذا النوع تدخل غزة منذ حزيران/يونيو 2009.

وشهد هذا الشهر كذلك ارتفاعاً في واردات المواد المستهلكة غير المعدة للأكل (206 حمولة شاحنة) بما فيها الشموع والمكانس والنظارات والبطانيات وغيرها من الأغراض - وهو ما يعد ارتفاعاً ملحوظاً على المعدل الشهري البالغة نسبته 68 بالمائة منذ كانون الثاني/يناير 2009.

غاز الطهي

دخل إلى قطاع غزة ما مجمله 2,653 طناً من غاز الطهي في كانون الأول/ديسمبر، وقد دخل القسم الأكبر منه عبر خطوط أنابيب الوقود المنصوبة حديثاً في معبر كيرم شالوم والباقي عبر معبر ناحال عوز، الذي لم يعمل سوى يوماً واحداً في الأسبوع.

وبالرغم من أن كمية واردات غاز الطهي خلال كانون الأول/ديسمبر كانت أكثر بمرتين من الشهر السابق (2,653 طناً مقابل 1,196 طناً) إلا أنها ظلت أقل بنسبة 13 بالمائة من المعدل الشهري خلال العشرة أشهر الأولى من عام 2009 (3,047 طناً). وتعتبر واردات كانون الأول/ديسمبر أقل بنسبة 44 بالمائة من الاحتياجات الشهرية المقدرة بستة آلاف طن، وذلك وفقاً لجمعية أصحاب محطات الوقود في غزة.

ويعزى الانخفاض في واردات غاز الطهي منذ تموز/يوليو 2009 بصورة جزئية إلى التحويل التدريجي لعمليات استيراد الوقود من معبر ناحال عوز إلى معبر كيرم شالوم، وذلك بسبب المخاوف الأمنية التي أعلنت عنها السلطات الإسرائيلية. وبالرغم من أن قدرة معبر كيرم شالوم التشغيلية يتم توسيعها حالياً، تبقى هذه القدرة أقل بكثير من قدرة معبر ناحال عوز.

ويعتمد تزويد قطاع غزة بغاز الطهي بصورة حصرية تقريباً على المعابر التي تربطه بإسرائيل، وذلك نظراً لعدم وجود خطوط أنابيب لنقل غاز الطهي عبر الأنفاق المحفورة تحت الحدود ما بين غزة مصر، وأما الكميات التي تنقل عبر هذه القناة فهي كميات لا تستحق الذكر.

تتم عبر الأنفاق تدريجياً رغم مخاطر هذه الأنفاق، من أجل تعويض النقص في الوصول إلى البضائع التي كانت تدخل في السابق عبر المعابر الرسمية مع إسرائيل؛ وتفيد التقارير أن جميع أنواع البضائع تنقل عبر الأنفاق، إلا أن بعضاً منها باهظ الثمن بحيث لا تستطيع الغالبية العظمى من السكان شراءها.

وقبيل نهاية الشهر، أفادت العديد من التقارير الإعلامية الفلسطينية والإسرائيلية والدولية بأن مصر تبني «جداراً فولادياً» تحت الأرض على طول الحدود مع غزة، الأمر الذي سيؤدي إلى إنهاء النشاطات التي تتم عبر الأنفاق. وبالفعل، تُنفذ السلطات المصرية أعمال إنشاء على طول الحدود، بالرغم من أن الحكومة المصرية لم تؤكد طبيعة هذه الأعمال بدقة.

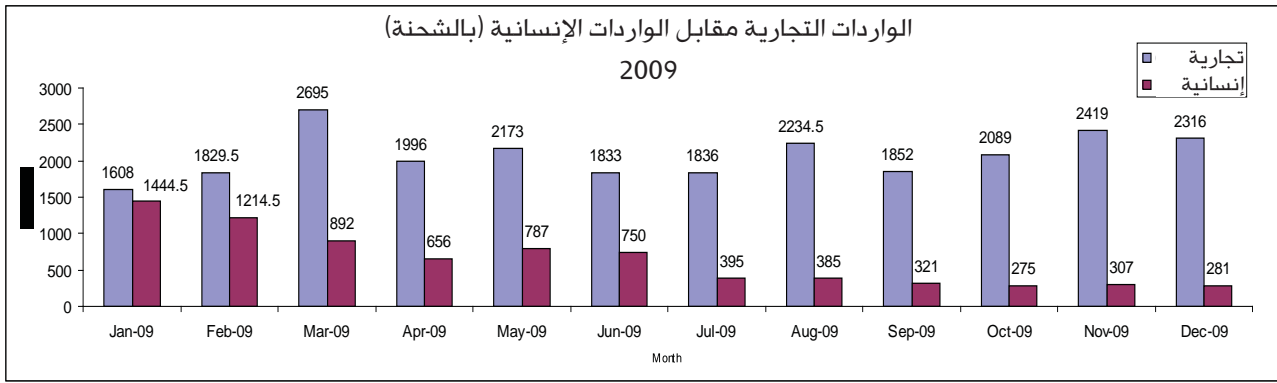
آخر التطورات

في 6 كانون الثاني/يناير وقعت صدامات على معبر رفح ما بين القوات المصرية والفلسطينيين الذين كانوا يتظاهرون احتجاجاً على رفض مصر السماح بدخول قافلة مساعدات إلى غزة واحتجاجاً على «الجدار الفولاذي» المنوي إقامته تحت الأرض. ونتيجة لذلك قتل جندي مصري بالرصاص وأصيب ثلاثة عشر فلسطينياً بجروح.

الواردات: لا يزال الحصار متواصلاً بالرغم من بعض التطورات الإيجابية البسيطة

في كانون الأول/ديسمبر سُحِّح لما مجمله 2,597 شحنة من البضائع، من بينها 281 حمولة شاحنة (11 بالمائة) مخصصة لوكالات المساعدة الإنسانية، بالدخول إلى غزة، وهو ما يعتبر ارتفاعاً بنسبة خمسة بالمائة مقارنة بالشهر السابق. وقد كانت واردات هذا الشهر أقل بنسبة 79 بالمائة عن المستوى البضائع التي دخلت إلى غزة في كانون الأول/ديسمبر 2005 (13,430 حمولة شاحنة) قبيل انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، وأقل بنسبة 81 بالمائة من المعدل الأسبوعي من حمولات الشاحنات التي دخلت غزة خلال الخمسة أشهر الأولى من عام 2007 (12,350 حمولة شاحنة)، أي قبل فرض الحصار. وقد كان للطعام و مواد النظافة نصيب الأسد من حمولات الشاحنات الواردة (81 بالمائة)، أما الباقي فاشتمل على مواد مستهلكة غير معدة للأكل (8 بالمائة)، ومواد خام زراعية (4 بالمائة)، وواردات الوقود بما فيها غاز الطهي (2 بالمائة) والمعدات الصناعية/الكهربائية (2 بالمائة).

وتجدر الإشارة إلى أن السلطات الإسرائيلية سمحت في 29 من كانون أول/ديسمبر، ولأول مرة منذ فرض الحصار، بدخول ثلاث شحنات من الزجاج إلى غزة. وقد أشار مركز التجارة



خلال الانقطاع المطول للتيار الكهربائي (أنظر أعلاه). ويؤدي انقطاع الكهرباء عن هذه الآبار إلى توقف تزويد المياه نظراً لانعدام مستودعات المياه (التي دمرت خلال الهجوم العسكري «الرصاص المصبوب»)، والتي من شأنها أن تزود الشبكة بالمياه باستمرار بغض النظر عن انقطاع الكهرباء. وعند انخفاض الضغط في خطوط أنابيب المياه تكون عرضة لدخول الملوثات إليها، وهذه الملوثات تنقل مباشرة إلى منازل المواطنين عند استئناف تزويد المياه.

وفي كانون الأول/ديسمبر، طلب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة من السلطات الإسرائيلية الموافقة العاجلة على استيراد ستة مولدات ضرورية لمعالجة هذه المشكلة في ستة آبار تخدم 80,000 مواطن في مناطق مختلفة في جباليا، ودير البلح، وخان يونس. كما وطلب منسق الشؤون الإنسانية كذلك الموافقة العاجلة على استيراد ستة مضخات لمياه المجاري بسعة عالية ضرورية لمشروع خطط له منظمة غير حكومية بولندية لتخفيف آثار الفيضانات التي قد تحدث بسبب الأمطار الغزيرة. وحتى هذا التاريخ لم يرد أي رد على هذه الطلبات.

البنزين والسولار

ما زال سوق غزة يعتمد بصورة كبيرة على الوقود المنقول من مصر عبر الأنفاق الواقعة أسفل الحدود ما بين رفح ومصر، حيث يُنقل من مصر إل غزة يومياً ما يقرب من 100,000 لتر من السولار و100,000 لتر من البنزين. وقد سُمح بدخول 36,000 لتر من البنزين مخصصة للقطاع الخاص من إسرائيل في أوائل هذا الشهر. وبالرغم من إعلان إسرائيل عن نيتها السماح لما يقرب من 75,00 لتر من البنزين و 80,000 من السولار بالدخول إلى غزة أسبوعياً، فقد خففت الشركات المحلية منذ أيلول/سبتمبر 2009 طلبها على البنزين الإسرائيلي بصورة كبيرة نظراً لأن البنزين الإسرائيلي ما زال سعره ضعف سعر البنزين المصري (5.30 شيقل للتر مقابل 2.70 شيقل للتر).

الوقود الصناعي: استمرار سياسة قطع التيار الكهربائي المجدولة

طراً خلال كانون الأول/ديسمبر انخفاض بنسبة عشرة بالمائة على واردات الوقود الصناعي مقارنة بالشهر السابق (8.7 مقابل 9.7 مليون لتر). ووفقاً لسلطة محطة توليد كهرباء غزة تمثل الكمية التي أدخلت ما نسبته 63 بالمائة من الاحتياجات الشهرية الأمر الذي أدى إلى تشغيل محطة توليد كهرباء غزة بنسبة 75 بالمائة تقريباً من قدرتها التشغيلية الكاملة، وشكل عجزاً في الكهرباء بحوالي 25 بالمائة في جميع أنحاء غزة. ووفقاً لشركة توزيع كهرباء محافظات غزة، ما زال 95 بالمائة من السكان يواجهون انقطاعاً في إمداد الكهرباء، وسياسة قطع التيار الكهربائي المجدولة بمعدل يتراوح بين ست إلى ثماني ساعات يومياً، 3-4 أيام في الأسبوع.

أما الخمسة بالمائة الباقين من السكان والذين يعيشون في شرق جباليا وغرب بيت لاهيا وجنوب شرق مدينة غزة فقد ظلوا بدون كهرباء منذ نهاية كانون الأول/ديسمبر 2008، عندما بدأ الهجوم العسكري «الرصاص المصبوب»، بسبب الأضرار التي تعرضت لها شبكة الكهرباء. ولم يجر إصلاح هذه الأضرار حتى الآن بسبب النقص المتواصل في قطع الغيار. وبالرغم من السماح لثلاث شاحنات محملة بالكابلات والمحولات بالدخول في كانون الأول/ديسمبر، إلا أنّ سلطة محطة توليد كهرباء غزة تفيد بأنّه لا يزال هناك نقص في إمدادات 240 صنفاً، من بينها 37 صنفاً انتهت مخزونها بالكامل.

المياه والصرف الصحي

تضمنت واردات كانون الأول/ديسمبر 13 شاحنة محملة بمواد لقطاع المياه والصرف الصحي مخصصة للجنة الدولية للصليب الأحمر والقطاع الخاص، من بينها تسع شاحنات من الكلور. وبالرغم من ذلك، لم تصل منذ منتصف تشرين الثاني/نوفمبر لمصلحة مياه بلديات الساحل، وهي المزود الرئيسي لخدمات المياه والصرف الصحي، أي شحنة من المواد المخصصة لمشاريعها.

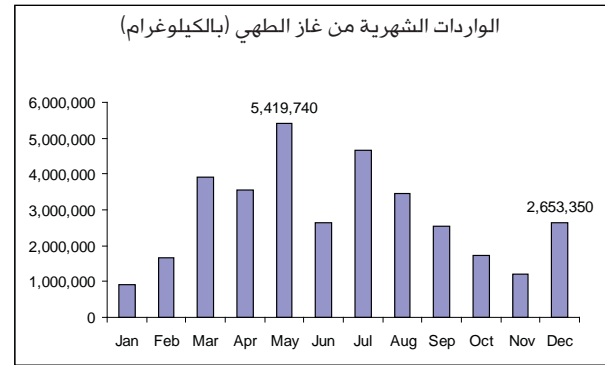
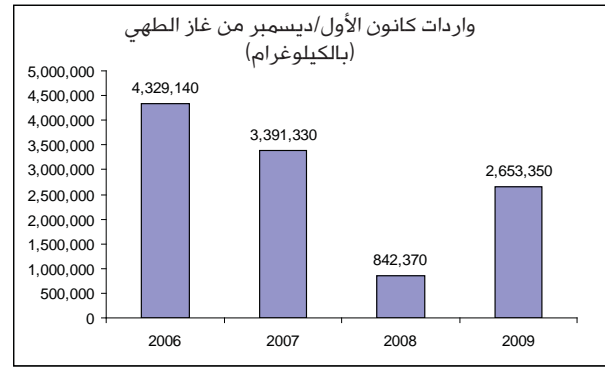
ومن الأمور التي تثير القلق على وجه الخصوص عدم توفر مولدات كهربائية على عدد من آبار الماء التي ينقطع عملها

وبالرغم من الازدياد الملحوظ في كمية المواد الزراعية التي سُحج بدخولها إلى غزة خلال الشهرين الأخيرين، إلا أن هذه الكمية ما زالت أقل بكثير من الكمية التي كانت تدخل القطاع قبل فرض الحصار. وفي شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2009، دخل إلى غزة ما معدله 125 حمولة شاحنة شهرياً من المواد الزراعية مقارنة بمعدل شهري بلغ 45 حمولة شاحنة ما بين شهري كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر 2009. وبالرغم من ذلك، قدّر مركز التجارة الفلسطينية أن الواردات من المواد الزراعية خلال العام الذي سبق فرض الحصار الإسرائيلي في حزيران/يونيو 2007، تراوحت ما بين 200 إلى 250 حمولة شاحنة شهرياً. ونتيجة لذلك، وبالرغم من الازدياد الذي طرأ مؤخراً، لا تزال بعض المواد الرئيسية كالأسمدة والأغطية البلاستيكية التي تستخدم للعزل أو لتجميع مياه الأمطار، إضافة إلى أنابيب الري متوفرة بكميات غير كافية ولا يمكن لمعظم المزارعين أو الرعاة توفير ثمنها.

وبالإضافة إلى النقص في الواردات، لم يدخل غزة سوى نصف المعدل من كمية البيض خلال كانون الأول/ديسمبر (1.5 مليون مقابل 3 مليون)، الأمر الذي اضطر ماكينات التفريخ إلى العمل بنصف قدرتها الإنتاجية الاعتيادية. ويواجه أصحاب مزارع الدواجن كذلك سلالة غير معروفة من فيروس يسبب التهاباً في العشب الهوائية في المزارع. كما أن أسعار الطعام المنتج محلياً قد ترتفع هي الأخرى في المستقبل القريب نظراً لقلّة الأمطار التي قد تؤثر على حجم المحصول الزراعي. وخلال كانون الأول/ديسمبر شكلت نسبة الهطول المطري ربع الكمية فحسب من متوسط الهطول في هذا الشهر من السنة.

ولا يزال وضع قطاع الصيد يشكل مصدر قلق. وفي حين أن أرقام هذا الشهر لا تزال غير متوفرة، فقد بلغ محصول الصيد 1,084 طناً ما بين كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/نوفمبر 2009، وهو ما يمثل انخفاضاً حاداً مقارنة بمحصول عام 2008 الذي بلغ 2,846 طناً. ويعزى هذا الانخفاض بالأساس إلى الحظر الذي فرضته السلطات الإسرائيلية منذ الهجوم العسكري «الرصاص المصبوب»، على الوصول إلى مناطق في البحر تبعد أكثر من ثلاثة أميال بحرية عن الشاطئ، بعد أن كانت المسافة ستة أميال بحرية كان يسمح بها في السابق وخلافاً لمسافة 20 ميلاً بحرياً المتفق عليها في معاهدة أوصلو.

وفي تطور إيجابي، شكل الفتح الجزئي لمعبر كيرم شالوم أمام حركة تصدير أزهار الزينة بارقة أمل لبعض المزارعين. ففي كانون الأول/ديسمبر، سمحت السلطات الإسرائيلية، في



آخر التطورات

في الأول من كانون ثاني/يناير 2010 توقف العمل كلياً في معبر ناحال عوز. ونتيجة لذلك، أصبح معبر كيرم شالوم المعبر الوحيد المستخدم لاستيراد البضائع وإدخالها إلى غزة، باستثناء الحزام الناقل في معبر كارني المستخدم لاستيراد الحبوب.

عوامل متعددة تعيق تحقيق أي انتعاش زراعي ملموس

بالرغم من التطورات الإيجابية التي طرأت خلال شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، ما زالت عدة عوامل رئيسية، بما فيها الحصار الإسرائيلي المتواصل، والقيود المفروضة على الوصول إلى الأرض والبحر والظروف الجوية القاسية، تعيق أي انتعاش ملموس على القطاع الزراعي في قطاع غزة.

فقد ترك الهجوم العسكري «الرصاص المصبوب» الذي مر عليه عام، آثاراً مدمرة على القطاع الزراعي في قطاع غزة. فوفقاً لتقييم للاحتياجات أجرته لجنة مشتركة بين الوكالات، خسر القطاع 108.7 مليون دولار أمريكي كأضرار مباشرة، وما يزيد عن 88 مليون دولار أمريكي كأضرار غير مباشرة.¹⁶ وتتضمن هذه الأرقام 77.8 مليون دولار قيمة أضرار أصابت البنى التحتية كالأبار، والطرق، ومزارع الدواجن، والدفينات التي لا يمكن إعادة إصلاحها نظراً للقيود المفروضة على دخول مواد البناء.

ومنذ 2003، طبقت السلطات الإسرائيلية سياسة يُبعد بموجبها إلى غزة بصورة عاجلة أي شخص مسجل في النسخة الإسرائيلية من سجل السكان الفلسطيني بصفته مواطناً في غزة ويعثر عليه مقيماً في الضفة الغربية بدون تصريح.¹⁸ وتستند هذه السياسة إلى أمر عسكري صدر عام 1967 أعلنت فيه الضفة الغربية كلها «منطقة عسكرية مغلقة» يتوجب على غير المواطنين فيها الحصول على تصاريح دخول. وفي حين أنّ وصول سكان غزة إلى الضفة الغربية بما في ذلك الطلاب كان صعباً منذ الانتفاضة الثانية التي اندلعت في أيلول/سبتمبر 2000، فقد فرضت إسرائيل حظراً شاملاً يمنع الفلسطينيين من مواطني غزة من الدراسة في جامعات الضفة الغربية. ووفقاً لمركز الدفاع عن حرية الحركة (مسلك) / «جيشاه»، وهو منظمة حقوقية إسرائيلية، لم تصدر إسرائيل رغم قرار محكمة العدل العليا الإسرائيلية الصادر عام 2007 الذي قضى بوجوب السماح لطلاب غزة بالإقامة في الضفة الغربية «في حالات يكون لها دلالات إنسانية إيجابية»، تصريح دخول واحد لهذا الغرض. إضافة إلى ذلك، لم تسمح السلطات الإسرائيلية بصورة عامة منذ أيلول/سبتمبر أيضاً، الطلبات التي تقدم بها فلسطينيون لتغيير عنوانهم في سجل السكان من قطاع غزة إلى الضفة الغربية. ولا تُصدر التصاريح المؤقتة للإقامة في الضفة الغربية سوى في حالات استثنائية لا تتضمن سوى الأيتام، والمرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة، أو كبار السن العاجزين الذين ليس لهم أقارب في غزة يعتنون بهم ولهم أقارب من الدرجة الأولى في الضفة الغربية.¹⁹

ويقدر عدد الأشخاص المُسجلة عناوينهم في قطاع ويعيشون في الضفة الغربية حالياً بحوالي 25,000 وهم في الغالب أشخاص دخلوا إلى الضفة الغربية بتصريح ساري المفعول لعدة أيام وظلوا هناك بعد انتهاء سريان مفعول تصاريحهم.²⁰ ويعيش هؤلاء يتهددهم خطر التشريد المتواصل، وهو ما قد يحدث خلال فحص عشوائي على أحد حواجز التفتيش كما حدث في حالة طالبة التي أبعدت مؤخراً إلى غزة. وعليه، فإنّ قدرة هؤلاء الأشخاص على التنقل داخل الضفة الغربية محدودة للغاية، الأمر الذي يؤثر سلباً على فرصهم في العمل والوصول إلى الخدمات.

إطار اتفاقية أبرمتها مع الحكومة الهولندية، بتصدير خمس حمولات من أزهار الزينة إلى الأسواق الأوروبية. وبموجب هذه الاتفاقية من المخطط تصدير أكثر من 39 مليون زهرة حتى أيار/ مايو 2010، أي أقل بقليل من الكمية المماثلة التي صُدرت في 2006 (45 مليون)، أي قبل الحصار. وإذا تمت هذه الخطط، فسيكون ذلك أكبر كمية من المنتجات الزراعية التي تُصدر منذ بداية الحصار عام 2007، بحيث تعود بدخل كبير تحتاجه هذه الشريحة من القطاع الزراعي.

آخر مستجدات التحويلات الطبية إلى الخارج

في كانون الأول/ديسمبر بتّ مكتب الارتباط الإسرائيلي في 1,103 طلبات تقدم بها مرضى تمّ تحويلهم لتلقي العلاج الطبي خارج غزة. وقد صودق على 79 بالمائة من هذه الطلبات، وتم تأجيل البت في 19 بالمائة منها، بينما رفض 2 بالمائة. ويعني تأجيل الطلبات، أنّ المريض المتقدم بالطلب لم يتلق رداً من السلطات الإسرائيلية حتى الموعد المحدد للسفر، الأمر الذي يؤدي إلى خسارة الموعد المحدد مسبقاً في المستشفى المعنية. وعند حدوث ذلك، يجب على المريض أن يسعى إلى تحديد موعد آخر وبالتالي تقديم طلب جديد بالكامل. وعلى الرغم من ذلك، يعكس معدل الطلبات التي صودق عليها والمؤجلة خلال كانون الأول/ديسمبر تحسناً نسبياً مقارنة بالمعدل الشهري خلال الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وتشيرين الثاني/نوفمبر 2009 (66 و 27 بالمائة على الترتيب). ونظراً لاستمرار إغلاق معبر رفح الحدودي أمام المرضى خلال كانون الأول/ديسمبر، لم يدخل مرافق الرعاية الصحية المصرية أي مريض خلال هذا الشهر. وخلال كانون الأول/ديسمبر أيضاً، توفي رجل يبلغ من العمر 43 عاماً خلال انتظاره العلاج الطبي بعد رفض طلبه الدخول إلى مصر مرتين عبر معبر رفح سابقاً خلال هذا العام. ويُشار إلى أن ما مجموعه 27 مريضاً توفوا في عام 2009 أثناء انتظارهم الخروج من غزة لتلقي العلاج.

محكمة العدل العليا الإسرائيلية تدعم الإبعاد من الضفة الغربية إلى غزة

رفضت محكمة العدل العليا الإسرائيلية في 9 كانون الأول/ديسمبر التماساً تقدمت به طالبة فلسطينية تبلغ من العمر 22 عاماً اعتراضاً على إبعاد السلطات الإسرائيلية لها من الضفة الغربية إلى قطاع غزة، ليس لذريعة سوى أن عنوانها المسجل هو في قطاع غزة، بينما كانت «تقيم بصورة غير قانونية» في الضفة الغربية.¹⁷ وقد نفذ الإبعاد الفعلي في تشرين الأول/أكتوبر 2009، قبل شهرين من إنهاؤها متطلبات شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة بيت لحم.

قضايا عامة في أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة

العملية الموحدة جمع 664.4 مليون دولار أمريكي لتمويل 236 مشروعاً من مشاريع العون التي ستُنفذ في مجالات الأمن الغذائي، والزراعة، والحماية، والتعليم، والصحة، والمياه والصرف الصحي، وخدمات التنسيق والدعم.²¹ وقد عمل المئات من الشركاء التابعين لوكالات الأمم المتحدة، والسلطة الفلسطينية، ومنظمات غير حكومية دولية ووطنية معاً طوال عدة أشهر سابقة من أجل تطوير المناشدة إلى استجابة إنسانية تركز على الاحتياجات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد ذكر منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ماكسويل جايلارد، أن «الفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية المحتلة يعانون من أزمة خطيرة في الكرامة الإنسانية... فالتدهور المتواصل في الظروف المعيشية، وحرمانهم من حقوق الإنسان الأساسية مجتمعة، اضطرت الفلسطينيين إلى أن يصبحوا أكثر اعتماداً على المساعدات الإنسانية».

وفي كانون الأول/ديسمبر دعم صندوق الاستجابة الإنسانية مشروعاً ينفذه مركز الريف للتنمية المستدامة في جنوب الضفة الغربية لمصلحة سكان خربة بير العج ببلغ مقداره 44,447 دولاراً أمريكياً. ويتضمن المشروع إقامة مساكن طارئة ودعم معيشي لهذا المجتمع الذي ظل مشرداً من أرضه لفترة تزيد عن عشر سنوات قبل أن تصدر المحكمة العليا قراراً في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2009 يسمح لهم بالعودة إلى أراضيهم. وتعاني هذه المجتمعات من الفقر بعد سنوات من التشريد وتحتاج إلى مساكن لها ولماشيتها من أجل العودة إلى أراضيهم في الشتاء.

دعم صندوق الاستجابة الإنسانية 38 مشروعاً في غزة والضفة الغربية، خلال عام 2009، بتمويل بلغ أقل من 5,650,00 دولار أمريكي. وقد بلغ رصيد صندوق الاستجابة الإنسانية في نهاية عام 2009 7.4 مليون دولار مع الأخذ بالحسبان التمويل المتوفر في اليد والأموال المودعة.

كانون أول 2009	تشرين ثاني 2009	
1	1	عدد القتلى في صفوف الأطفال الفلسطينيين
0	0	عدد القتلى في صفوف الأطفال الإسرائيليين
11	11	عدد الإصابات في صفوف الأطفال الفلسطينيين
2	0	عدد الإصابات في صفوف الأطفال الإسرائيليين
0	41	عدد الأطفال الفلسطينيين المشردين نتيجة هدم المنازل
305	306	عدد الأطفال الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية

قلق بشأن سياسة إسرائيلية جديدة تتعلق بتأشيرات السفر

شُرِع في كانون الأول/ديسمبر تطبيق سياسة جديدة تتعلق بتأشيرات السفر أعلن عنها المنسق الإسرائيلي للنشاطات الحكومية في المناطق. بموجب هذه السياسة، يعطى الأفراد أصحاب الجنسيات الدولية العاملون في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بمن فيهم طواقم المنظمات غير الحكومية الدولية، تأشيرات سفر سياحية من فئة (B2) بدلا من تأشيرات العمل من فئة (B1) التي كانت تعطى حتى الآن. وبالرغم من أن تفاصيل هذه السياسة الجديدة ظلت غير واضحة، من المعروف أن حاملي تأشيرات السفر السياحية من فئة (B2) لا يُسمح لهم بالعمل في إسرائيل. وعليه، شكل هذا الأمر قلقاً كبيراً للمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة حالياً في القدس الشرقية، وهي منطقة ضمتها إسرائيل عام 1967 وقد تتأثر بالسياسة الجديدة. إضافة إلى ذلك، قد يواجه أفراد أطقم المنظمات غير الحكومية الدولية مشاكل في الوصول إلى بعض المعابر الحدودية كمعبر إيريز المؤدي إلى غزة على سبيل المثال في حال منحوا تأشيرة من فئة (B2). وهناك قلق بأن تعيق القيود الجديدة المفروضة على عمل أفراد طواقم المنظمات غير الحكومية الدولية تطبيق برنامج المساعدات الإنسانية.

انطلاق عملية المناشدة الموحدة 2010، وآخر مستجدات صندوق الاستجابة الإنسانية

في مناسبة جرت في التاسع من كانون الأول/ديسمبر عرضت منظمات المساعدة التابعة للأمم المتحدة، إلى جانب منظمات غير حكومية دولية ووطنية تعمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة عملية المناشدة الموحدة لعام 2010. وتناشد هذه

1. آفي ايساخروف وعاموس هرثيل، نصت الأوامر على إلقاء القبض على المسلحين أحياء - لماذا قتلوا إذا ؟ هئارتس، أول كانون الثاني/يناير 2010.
2. لم تُسجل أي عمليات اعتقال نتيجة المظاهرات المناهضة للجدار في المعصرة.
3. تمّ تناول كلّ واحدة من الحالتين بالتماس منفصل، أحدهما قُدم في تشرين الثاني/نوفمبر (جبع/جيفاع بينيامين)، والثاني في كانون الأول/ديسمبر (سلواد/عوفرا). ولم يقدم المدعي العام الإسرائيلي رداً على الالتماسين حتى الآن.
4. تتضمن هذه المنطقة أيضاً أراضي يمتلكها مزارعون من قرية عين يبرود المجاورة.
5. أنظر بتسيلم، مستوطنة عوفرا - بؤرة استيطانية غير مصرح بها، كانون الأول/ديسمبر 2008.
6. مجمل مساحة المنطقة التي نصب المستوطنون السياج حولها يبلغ 900-1000 دونم، مقسمة إلى قسمين: يقع القسم الأول إلى الشمال من مستوطنة آدم وتبلغ مساحته 400 دونم هو المشمول في الالتماس الذي قدمته جمعية "يش دين"؛ أما القسم المسيج الثاني يتكون من 500-600 دونم تقع إلى الغرب والجنوب من مستوطنة آدم، إلى الشرق من الطريق التي تربط ما بين جبع وحزما. ولم يشمل هذا القسم في الالتماس الذي قدمته جمعية "يش دين".
7. أنظر بتسيلم، حظر الوصول: التدابير الإسرائيلية لحرمان الفلسطينيين من الوصول إلى الأرض الواقعة حول المستوطنات، أيلول/سبتمبر 2008.
8. بعض المجتمعات الأخرى التي تعيش في المنطقة، بما فيها مسافر يطا، صدرت لها أوامر طرد، غير أنها لم تشمل منطقة بير العبد. وفي 2001 قدم التماسان لمحكمة العدل العليا الإسرائيلية للسماح لهذه المجتمعات بالعودة. وقد وافقت المحكمة على الالتماسين ولكنهما لم يشملا سكان بير العبد التي لم تكن مشمولة في أوامر الطرد الأصلية.
9. تلقى هذا التجمع أوامر الهدم في كانون الثاني/يناير 2010.
10. لمزيد من التفاصيل أنظر: <http://www.hamoked.org>
11. بتسيلم وهموكيد، الإبعاد الصامت: سحب الإقامة من فلسطيني القدس الشرقية، أبريل/نيسان 1997.
12. محكمة العدل العليا قرار 2227/98، هموكيد وآخرون ضد وزارة الداخلية، إقرار كتابي مشفوع بقسم قدمه الممثلون في 15 آذار/مارس .
13. لمزيد من التفصيل حول مختلف أنواع حواجز التفتيش أنظر، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مراقب الشؤون الإنسانية، تشرين الثاني/نوفمبر 2009.
14. لمزيد من النقاش حول المخاوف المتعلقة بتأثير "طرق نسيج الحياة" أنظر، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، آخر مستجدات التنقل وإمكانية الوصول في الضفة الغربية، أيار/مايو 2009.
15. لمزيد من المعلومات حول متطلبات إثبات "الصلة بالأرض"، أنظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، "خمس سنوات بعد الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية"، تموز/يوليو 2009.
16. تقرير القطاع الزراعي: أثر أزمة غزة، 2 آذار/مارس 2009.
17. قدم هذا الالتماس بالتعاون مع مركز الدفاع عن حرية الحركة (مسلك) / "جيشاه". لمزيد من المعلومات، أنظر التقرير الإعلامي الذي صدر عن جيشاه على الرابط التالي: <http://www.gisha.org/index.php?intLanguage=2&intItemId=1651&intSiteSN=11>
18. لقراءة لمحة تاريخية حول هذه السياسة أنظر: جيشاه، التقييد وإزالته: سياسة الربط المزدوج الإسرائيلية للفلسطينيين حملة بطاقة هوية قطاع غزة في الضفة الغربية، تشرين الثاني/نوفمبر 2009. أنظر أيضاً بتسيلم وهموكيد، كيانات مفصولة، إسرائيل تفصل بين سكان الضفة الغربية وغزة، ورقة موقف.
19. أنظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مراقب الشؤون الإنسانية، حزيران/يونيو 2009، ص 13.
20. جيشاه، التقييد وإزالته: سياسة الربط المزدوج الإسرائيلية للفلسطينيين حملة بطاقة هوية قطاع غزة في الضفة الغربية، تشرين الثاني/نوفمبر 2009.
21. يمكنكم الإطلاع على لمحة عامة حول عملية المناشدة الموحدة على الرابط التالي: <http://www.ochaopt.org>

الوكالات المشاركة في إعداد هذا التقرير

صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) (UNICEF)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM)، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونسكو) (UNESCO)، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) (FAO)، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) (OCHA)، مكتب الأمم المتحدة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أوتروا) (UNRWA)، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط (UNSCO)، برنامج الغذاء العالمي (WFP)، منظمة الصحة العالمية (WHO)، لحق، بديل، منظمة إنقاذ الطفل (المملكة المتحدة)، المؤسسة العالمية للدفاع عن الأطفال - قسم فلسطين (PS-DCI)، أوكسفام، مجموعة الثماني الكبار، المجموعة الهيدرولوجية في فلسطين، الحملة من أجل حق الدخول، وأعضاء من الآلية الدولية المؤقتة، ACPP، ACAD، ACF-E، AAA،

لمزيد من المعلومات: مي ياسين yassinm@un.org 2 5829962 (0) +972

النسخة الملزمة للتقرير هي النسخة الإنجليزية

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2010_01_18_english.pdf